11 أكتوبر 2024

بلاغ صحفي

المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب
يشرع في تشغيل المحطة الريحية "جبل لحديد" 270 ميغاواط
****

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تسريع تطوير الطاقات المتجددة وتعزيز السيادة الطاقية للمملكة، يواصل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب تعزيز الأسطول الوطني لإنتاج الطاقة الكهربائية اعتمادا على مصادر متجددة.

شرع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في تشغيل المحطة الريحية جبل لحديد 270 ميغاواط بإقليم الصويرة. ومع بدء تشغيل هاته المحطة، يبلغ إجمالي القدرة المنشأة من الطاقات المتجددة في المملكة المغربية 5440 ميغاواط، 2400 ميغاواط منها من الطاقة الريحية، وهو ما يمثل 45٪ من قدرة الإنتاج الوطني من الكهرباء.

وقد صرح السيد طارق حمان، المدير العام للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب: » **إن تشغيل المحطة الريحية جبل الحديد يمثل مرحلة جديدة في التزامنا بتعزيز الاستقلال الطاقي للمملكة وكذا مكافحة التغيرات المناخية. وهذا سيسمح لبلادنا بالمضي قدما نحو تحقيق الهدف الطموح المتمثل في نسبة *52*٪ من الطاقات المتجددة في المزيج الطاقي وذلك قبل حلول سنة *2030*. كما نؤكد عزمنا على دعم هذا التحول بشكل فعال وفقا للتوجيهات السامية لجلالة الملك نصره الله**« .

تقع المحطة الريحية على الطريق الوطنية الصويرة - آسفي، وهي مشيدة على ثلاث تلال ومجهزة بـ 54 مروحة ريحية قدرة كل منها 5 ميغاواط، تم تصنيع عدة أجزاء منها في المغرب. ومن المنتظر أن يقدر إنتاج هذه الرحبة الريحية بحوالي 952 جيغاواط ساعة سنويا، أي مل يعادل الاستهلاك الطاقي لمدينة يناهز عدد سكانها 1,2 مليون نسمة كمراكش، فاس أو طنجة، مع الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 000580 طن سنويا.

وقد ساهم مشروع المحطة الريحية جبل لحديد في فتح عدة مداخل طرقية بطول 74 كلم تربط ما يفوق 14 جماعة قروية فضلا عن خلق أكثر من 500 منصب عمل مباشر، مما يساهم في التنمية السوسيو اقتصادية للمنطقة.

أما بخصوص التكلفة المالية، فقد كلف مشروع المحطة الريحية جبل لحديد، الذي تم تطويره في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص مع شركتي ناريفا هولدينغ وإنيل غرين باور، استثمارا إجماليا يقارب 3.25 مليار درهم. كما استفاد المشروع من التمويل الامتيازي الذي حصل عليه المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من مؤسسات التمويل الدولية (بنك التنمية الألماني وبنك الاستثمار الأوروبي) والاتحاد الأوروبي.